

القضاء بين القدسية والمصالح ...



الأربعاء 25 ديسمبر 2013 12:12 م

د طارق واصل :

طالعنا جميعا ما حكم به القضاء المصرى اليوم الخميس التاسع عشر من شهر ديسمبر 2013 من جملة أحكام ترجع بنا إلى ما قبل 25 يناير 2011 كبراءة الفريق شفيق وجمال وعلاء ولدى مبارك من تهمة أرض الطيارين ,,, وتوصية مفوضية القضاء الإدارى ببطلان حل الحزب الوطنى ,و كما أوصت بعودته للحياة السياسية من جديد ,, إلى جانب التحفظ على قضايا المستشار أحمد الزند، رئيس نادى القضاة، والمتهم بالاستيلاء على الأراضي .

وهذه الأحكام التاريخية تذكرنا بحكم المحكمة الدستورية العليا الشهير قبل الإنتخابات الرئاسية بحل مجلس الشعب آنذاك ,, ثم رفضها أيضا لقرار الرئيس محمد مرسي بعودة مجلس الشعب للإنعقاد فى يوليو 2012 ,, ويذكرنا بكلام السيد الرئيس عن المؤامرة الشهيرة التى كانت تدبر بليل وكان القضاء رأس حربة حيث كان من المزمع إصدار أحكام قضائية سياسية من شأنها أن تذهب بالثورة وقتها ,, وهى : حل الجمعية التأسيسية للدستور وحل مجلس الشورى و إلغاء الإعلان الدستورى المكمل الذى أصدره الرئيس محمد مرسي فى 12 أغسطس 2012 ,, بما يعنى عودة العمل بالإعلان الدستورى الذى أصدره المجلس العسكرى عشية الإنتخابات الرئاسية ,, والذى يعنى , عودة المجلس العسكرى بجميع هيئته وتشكيله

وصلاحياته ,,,, (فقطع عليهم الرئيس الطريق بالإعلان الدستوري الصادر فى نوفمبر 2012) ,, وهذا الحكم التاريخي يذكرنا برفض القضاء فى 2011 للطعن على دعوة المجلس العسكرى للإنتخابات لإعتبار الدعوة عمل من أعمال السيادة لا يجوز الطعن عليها ,, هذا قبل الإنقلاب ,, أما بعد الإنقلاب الذى استخدم فيه القضاء كواحد من أهم الأذرع التى ضرب بها الإنقلابيون التجربة الديمقراطية الوليدة ,, وثورة يناير المجيدة في مقتل ,, فحدث ولا حرج عن حجم كوميديا الأحكام ,,,,,,,,,, وتذكرنا وتذكرنا ,,,,,,,,,, مما تقدم ..

رأيت من الواجب أن نقف وقفة مع القضاء تعريفا وتاريخا وحقيقة ... فالقضاء لغة : يطلق على معانٍ ثمانية أهمها : الحكم : بمعنى المنع ، ومنه سمي القاضي حاكما لمنعه الظالم من ظلمه ، ومنه : قوله تعالى : " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا " أي : حكم وأوجب . . واصطلاحا : تعاريف كثيرة أقربها وأبسطها ** الإخبار بالحكم على سبيل الإلزام ** ومنها ** إقامة العدل من خلال تطبيق القانون **

وتاريخ القضاء فى مصر حقا مشرف ,,,, - فمذ الفتح الإسلامى لمصروحتى نهاية الخلافة العثمانية ضرب القضاء أنواع النماذج والقنوات لنزاهة واستقلاله عن سيف المعز وذهبه ,, وكانت المحاكم الشرعية هى الهيئة القضائية الأساسية إلى أن جاءت الحملة الفرنسية الى مصر وبدأ نابليون بضرب المحاكم الشرعية ,,وأكملت أسرة محمد على تهميشها,, بإنشاء المحاكم المختلطة ثم الأهلية ,, , - ثم أواخر أسرة محمد على ,, حيث كان دستور 1923 والذى اعتبر القضاء أحد سلطات الدولة وقرر في فصله الرابع أن «القضاة مستقلون, لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون, وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضايا».

ثم كان إنشاء محكمة النقض 1931 ثم إلغاء المحاكم القنصلية 1937 ثم تأسيس نادى القضاة 1939 والذى كان هدفه الحقيقى ترسيخ مبدأ استقلال القضاء وإلغاء المحاكم المختلطة ,, ثم كان إصدار أول قانون لإستقلال القضاء 1943 ثم إنشاء مجلس الدولة المصرى 1946 ثم إلغاء المحاكم المختلطة 1949 وإنشاء

محكمة الإستئناف - ثم كانت ثورة يوليو 1952 وعهد عبد الناصر الذي كان عنوانه مع القضاة سيف المعز لا ذهبه ,, والذي اعتمد على زرع تنظيمات سرية داخل المؤسسات تعمل على نقل الأخبار بما يمكنه من خضوع تلك المؤسسات له ,, ولم يفرق في هذا بين القضاء وغيره,, وكانت تلك الفترة من الفترات العصيبة والمظلمة في تاريخ القضاء المصري,,, بدأ بمذبحة القضاة الأولى 1954 حيث دفع عبد الناصر بعمال النقل العام في مشهد تمثيلي ثوري ضد السنهوري باشا هاتفين ,, تحيا الديكتاتورية وتسقط الديمقراطية ,, وفي تلك التظاهرات يضرب السنهوري باشا ,, ويحل عبد الناصر مجلس الدولة ويعيد تشكيله من جديد لأن السنهوري باشا لغى بعض القرارات التي أصدرها جمال عبد الناصر بإعتباره رئيسا للوزراء وانحاز الى محمد نجيب في خلافه مع عبد الناصر ,, ثم أنشأ محاكم أمن الدولة (طوارئ) 1958 ثم أنشأ المحاكم العسكرية 1966 إلى أن جاءت مذبحة القضاة الثانية 1969 على إثر فوز قائمة المرشحين الأحرار بقيادة يحيى الرفاعي في انتخابات نادي القضاة وخسارة مرشحي السلطة (التنظيم الطبيعي داخل القضاء) بقيادة محمد أبو نصير ما دفع عبد

الناصر إلى إعادة تشكيل الهيئات القضائية مما أسفر عن عزل حوالى مائتى قاضى من بينهم رئيس محكمة النقض - ثم كان عهد السادات الذى استفاد كثيرا من تجربة عبد الناصر مع القضاة فاعتمد طريقة ذهب المعز لا سيفه حيث أعاد القضاة المقالين وكرمهم وقربهم ..

وأصدر دستور 1971 الذى نص على إنشاء المحكمة الدستورية العليا ,, واستمر هذا الحال من الهدؤ والتقارب حتى 1980 حين أصدر السادات محاكم أمن الدولة العادية ومحكمة القيم ,, - ثم كان عصر مبارك والذى استفاد جدا من تجارب من سبقوه فى التعامل مع القضاة فكانت فترة الهدنة معهم حتى أحداث القضاة 2005-2006 والتي كانت عبارة عن حالة رفض لتيار من القضاة عرف بتيار الإستقلال لتزوير الإنتخابات البرلمانية فى 2005 رافضين بصورة عامة ترقيع الدستور بما يخدم التوريث لجمال مبارك ومطالبين بما جاء فى «مؤتمر العدالة الأول» 1986 بتحرير السلطة القضائية من الهيمنة الإدارية والمالية للسلطة التنفيذية، ونقل تبعية التفتيش القضائي وصندوق الرعاية الصحية من وزارة العدل إلى

مجلس القضاء الأعلى، وتخصيص موازنة مالية منفصلة للقضاة وعدم ندب القضاة لجهات حكومية كمستشارين قانونيين، بما يحقق استقلالية عالية للقضاء بما يخدم العدالة وينأى بالقاضى عن التأثير بذهب المعز ليكون حقا كلمة الله فى الأرض - ثم جاءت ثورة 25 يناير وما تلاها من أحداث ليبرز دور القضاة أكثر,, ويحكمون بأحكام قضائية ملفقة للنظر تصب فى معظمها فى إتجاه هدم المؤسسات الجديدة الوليدة بعد

الثورة ,, بما يخدم مصالح معسكر الثورة المضادة ,, وبما يمثل أملا لأركان النظام البائد للعودة من جديد ...إلى أن نجحوا (فسدة القضاة) كركن وثيق مع باقى أركان الثورة المضادة في تمهيد الطريق أمام دبابات العسكر ومجنزراته ,, للدخول فى انقلاب عسكرى ,, أريد له أن يكون بغطاء شعبى ثورى ,,

وتضعنا تلك اللوحة التاريخية المتقدمة أمام مجموعة من الحقائق (من وجهة نظرى) :-

1- إن مبدأ الفصل بين السلطة القضائية والتنفيذية أبدا لم يتحقق ولطالما أوجد الحكام منطقة تداخل بينهما تصغر حيناً وتكبر أحيانا كثيرة ,, وما أكبرها الآن ..

2- إن القضاة شريحة من شرائح المجتمع تصلح بصلاحه وتفسد بفساده .يستغلون كما غيرهم من قبل الحاكم الظالم لتوطيد حكمه والقضاء على خصومه وتميرير سياساته .. منهم الرجل بألف رجل ك : ممتاز نصار و يحيى الرفاعى والأخوين مكى وزكريا عبد العزيز والبسطويسى وجنيته و شرابى وقضاة من أجل مصر .. ومنهم غير ذلك ك: محمد أبو نصير ومرعى والزند والجبالي وقضاة من أجل الثورة المضادة .

3- إن نظام مبارك بما جمع من صنوف الفساد من رشوة ومحسوبية وطبقية قد أصاب كل الجسد المصرى فلم يترك عضوا واحدا سليما ,, بما فى ذلك القضاء .

4- إن أسطورة ** القضاء الشامخ ** تعرضت لزلزال بقوة 10 ريختر .

5- إن القضاة فى مجموعهم عظام وعالى الهامة ونزهاء إلا من مجموعة ساسها المال والكرسي ,, وأعماها الحقد والحسد والكبر,, ورغبة قاتلة في توريث أبناءهم تلك الكراسي ,, عن قدسية المهنة التى يمتنونون ,, وسمو العمل الذى به يتكبرون ,, وهؤلاء من تنمى زوالهم ,, وندعوا القضاة المحترمين الى

تطهير مؤس ستهم المحترمة منهم ,, وندعو السيد الرئيس بعد عودته بالأخذ على أيدي الفسدة منهم ,, وعقاب من اشترك منهم في الإنقلاب العسكرى الدموى بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

6- إن يدى المخابرات وأمن الدولة طالتا حتى القضاء ,, سواء في التعيينات أو الترقية أو التوجيه والأحكام .

7- إن دعوى عدم جواز التعليق على أحكام القضاء باتت من الماضى,, وإذا أردتم أيها القضاة الشرفاء عودتها ,, فطهروا رحاكم ,,

وخذوا على أيدي زملاءكم الفسدة ,,

وإلى قضاء شريف فعلا ,, ونزيه حقا,, وشامخ بعدالته ,, ومنفصل بسلطته عن السلطان ,, ومرتفع بزدهه عن المصالح الضيقة ,, في ظل حكم ديموقراطى شامل ,, نلتقى